

المصدر :

التاريخ :

لتجاوز الحماية الجمركية الإسرائيلية

بحث إقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن ومنطقة الحكم الذاتي

«الاقتصادية» من عمان

إدارة البنك المركزي الأردني على هذا الأساس، لبحث السياسات المالية المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، والمساهمة في ضبط السياسة النقدية لتجنب مخاطر التضخم وتآكل القيمة الحقيقية للنقود.

واعترف قريع أن إدارة الحكم الذاتي بحاجة لبناء مؤسسات قوية، وهذه المؤسسات غير موجودة الآن. وأعرب عن أمله في جلب بعض الخبرات المختصة بقضايا التحويل والتنمية، خلال الفترة المقبلة. وذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تمانع أن ترد المساعدات مباشرة للمشروعات، حيث أنه لا داعي لأن تمر هذه التدفقات المالية عبر أجهزة المنظمة المالية، ولكن الحاجة للتنسيق بين المساعدات توجب إشراف أجهزة المنظمة المختصة.

وإلى جانب تقرير البنك الدولي المتعلق باقتصاديات الضفة الغربية وغزة، فإن الجانب الفلسطيني يستند إلى دراسة حول مستقبل الدولة الفلسطينية الاقتصادية، أعدت بمشاركة مجموعة من الخبراء العرب والفلسطينيين في تونس عام ١٩٩٠، وقدرت الدراسة حجم الاستثمار المطلوب لإنشاء البنية وهياكل اقتصادية فلسطينية بشكل مستقل بحوالي ١٢ مليار دولار خلال سبع سنوات.

تجرى حاليا دراسة إقامة منطقة تجارة حرة اردنية - فلسطينية في منطقة وادي الأردن، بين الأردن ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني. وتبلور هذا الاتجاه بعد أن أوضحت بنود الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، أن الرسوم الجمركية الإسرائيلية ستطبق على منطقة الحكم الذاتي خلال المرحلة الانتقالية، وهو الأمر الذي سيحدد كثيرا من الصادرات الأردنية الخدمية والسلعية إلى منطقة الحكم الذاتي، وهو ما يعارضه الجانبان الأردني والفلسطيني.

وقال الاقتصادي الفلسطيني الدكتور سمير حليبة، إن الفلسطينيين سيحددون مصادر صادراتهم ووارداتهم، وسيكون للجانب الإسرائيلي رأي في هذه المسألة.

وذكر أحمد قريع رئيس الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية، أن هناك اتفاقا دوليا على تبادل تجاري لن يخضع للرسوم الجمركية بين الأردن ومنطقة الحكم الذاتي في حدود ١٥٠ مليون دولار، يمكن أن تنضاعف مع السنة الثالثة.

وأكد على أن النجاش المشتركة الأردنية - الفلسطينية ستواصل أعمالها، حيث أن الدينار الأردني سيبقى متداولاً، والمخ قريع إلى إمكانية تمثيل الجانب الفلسطيني في مجلس